مؤقت



مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٨٦

الأربعاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس باولو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1504433 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أقدم اليوم إحاطة إعلامية إلى المجلس في أعقاب شهر من الاضطرابات وأعمال القتل في الشرق الأوسط. فلا تزال التوترات المتزايدة وأعمال العنف المتصاعدة باطراد تؤثر على المنطقة. ولا يزال الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين ينذر بمزيد من التصعيد. وكما حذرتُ المجلس في الشهر الماضي، فإنه في حالة حدوث ذلك، فلربما تكون له آثار ضارة للغاية قد لا يمكن عكس اتجاهها على الطرفين وعلى الحل القائم على وجود دولتين

إن الفلسطينيين يواجهون تحديات مالية حادة، يجب التصدي لها بصورة عاجلة. ففي ٤ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، للشهر الثاني، عن أنها ستمتنع عن تحويل العائدات الضريبية التي تُحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك ردا على انضمام الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبذلك، يصل مجموع الأموال المحتجزة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وكتدبير مؤقت، اقترضت السلطة الفلسطينية منذ ذلك الحين أموالا من المصارف الخاصة لدفع جزء من رواتب الموظفين المدنيين. وهذا النهج غير كاف كما أنه غير مستدام.

ووفقا لما أفاد به صندوق النقد الدولي في ٢٩ كانون الثاني/يناير، فإن النشاط الاقتصادي الفلسطيني انكمش في عام ٢٠١٤ وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦. وليس في مصلحة أي طرف شل قدرة السلطة الفلسطينية على تصريف الأعمال الحكومية الأساسية، بما في ذلك وظائفها المتعلقة بالخدمات الصحية والقانون والنظام. وما قامت به إسرائيل يشكل انتهاكا لالتزاماتها بموجب بروتوكول باريس واتفاقات أوسلو، ونحن ندعو مرة أخرى إلى الرجوع فورا عن هذا القرار. ويكرر الأمين العام دعوته الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات من جانب واحد أو إجراءات قد تزيد من تفاقم الانقسامات الحالية.

وعلى خلفية تنامي مشاعر خيبة الأمل إزاء آفاق العودة إلى الحوار، اجتمعت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط على مستوى كبار المسؤولين في ٨ شباط/فبراير في ميونيخ لبحث السبل الكفيلة بعكس الاتجاه السلبي الحالي. وأعطت المجموعة الرباعية الأولوية لاستئناف المفاوضات وتعزيز انخراطها من أجل الإعداد لإحياء عملية السلام، بما في ذلك من خلال الاتصال المباشر والمنتظم بالدول العربية. كما دعت إلى التعجيل بخطى التعمير في غزة.

وهذا الانخراط تطور هام وحسن التوقيت وينبغي دعمه. ولكن يجب أن يكون واضحا أنه ما لم تُتخذ إجراءات ملموسة وتكون هناك وحدة هدف واضحة لدى المجتمع الدولي، لن تستطيع المجموعة الرباعية القيام بدور فعال. غير أن الأمر الأكثر حتمية هو ضرورة الحصول على التزام مؤكد من الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء بتنحية انعدام الثقة المترسخ بينهما جانبا وإظهار الشجاعة والقيادة اللازمين في الوقت الحاضر.

بخصوص غزة، لا يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة والديناميات السياسية المتقلبة واستمرار بطء وتيرة عملية التعمير. إنه مؤشر واضح على تصاعد التوتر على أرض الواقع وما يواكبه من مخاطر على موظفي الأمم المتحدة وعملياتها في غزة، حيث اقتحم متظاهرون مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في غزة بصورة عنيفة في ٢٨ كانون الثاني/يناير، احتجاجا على تعليق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لبرنامجها للمساعدة النقدية، والذي تدعم من خلاله الإصلاحات وتقدم إعانات إيجار لأسر اللاجئين. وبينما، لحسن الحظ، لم يصب أحد بجروح في الواقعة، فقد سحب المنسق الخاص مراقبي الأمم المتحدة مؤقتا في ضوء هذا الحادث غير المقبول لحين تلقي تأكيدات تفيد بأن هذه الهجمات لن تتكرر. وريثما يجري النقل الكامل للمسؤوليات الأمنية إلى السلطة الفلسطينية وهو أمر تمس الحاجة إليه، ما زلنا نحمل حركة حماس كامل المسؤولية عن أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وعملياتها في غزة.

كما يشعر الأمين العام بالقلق إزاء ما تردد عن محاولات للمقاتلين الفلسطينيين باءت بالفشل لإطلاق صواريخ على إسرائيل في ١٩ كانون الثاني/يناير و ١٦ شباط/فبراير، فضلا عن استئنافهم لتجارب إطلاق الصواريخ في البحر حيث جرى إطلاق نحو ٣٧ صاروخا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتفيد التقارير بأن المقاتلين حاولوا أيضا تهريب مواد يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة. وهذه التطورات خطيرة للغاية وأفادت أنباء بأن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق النار وأصاب اثنين من الفلسطينيين لدى اقترابهما من السياج الحدودي في غزة في ١٦ و ٢٣ كانون الثاني/يناير، فيما أصيب فلسطينيان آخران بجروح في ٢١ كانون الثاني/يناير بعدما أطلقت البحرية الإسرائيلية طلقات تحذيرية على قاربيهما.

وفي الوقت نفسه، فإن التحديات السياسية المتكررة في غزة مستمرة وتمثل خطرا واضحا على الاستقرار. ويشمل ذلك حالة الركود التي تمر بها الجهود الرامية إلى توطيد ترتيبات وقف إطلاق النار وغياب المصالحة الحقيقية بين الفلسطينيين، بما في ذلك المسائل العالقة المتمثلة في عدم دفع رواتب موظفي القطاع العام في غزة وإصلاح الخدمة المدنية.

وفي ظل عدم إعادة فتح المعابر بصورة كاملة في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ستظل الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة توفر قدرا من الأمل في إمكانية إحراز تقدم حقيقي في غزة. فعلى الرغم من الصعوبات، تؤدي الآلية وظيفتها الآن وتحقق نتائج ملموسة.

وحتى اليوم، حصل أكثر من ٠٠٠ ٧٥ شخص على تصريح للحصول على مواد للبناء من أجل إصلاح أماكن الإيواء، وقد اشترى ٠٠٠ ٤٧ شخص بالفعل مواد للبناء حتى الآن. ولا تزال عملية تجهيز ما يقرب من ٥٠ مشروعا للبناء عن طريق السلطة الفلسطينية جارية،بما في ذلك مشاريع الإسكان وشبكات المياه والمدارس. وتمت الموافقة على ١٨ من هذه المشاريع حتى الآن.

مع ذلك، وعلى الرغم من التوسيع المتواصل للآلية، وبعد مرور أربعة أشهر على مؤتمر القاهرة، فإن الجهات المانحة لم تف بعد بالجزء الأكبر من تعهداتها. وبصراحة، هذا أمر غير مقبول. ولا يمكن أن يستمر إذا كنا نأمل في تجنب تصعيد آخر في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، فإن كلا من الأمينين العامين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ووزيرا خارجية النرويج ومصر من خلال رسالة مشتركة، والمجموعة الرباعية، وجهوا جميعهم نداءات إلى الجهات المانحة من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه غزة دون مزيد من التأخير. والأونروا بحاجة ماسة إلى مبلغ ١٠٠ مليون دولار لبرنامج المساعدة النقدية. ويلزم أيضا تقديم الدعم لوكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة

الإنسانية الحيوية إلى السكان من غير اللاجئين. وقد أطلقت الأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير، وبالشراكة مع الحكومة الفلسطينية، خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية ل ١,٦ مليون فلسطيني في غزة والضفة الغربية. وتتطلب الخطة مبلغ ٧٠٥ ملايين دولار، منها ٧٥ في المائة لقطاع غزة.

مع الاعتراف بالشواغل الأمنية المشروعة لمصر، فأنني أكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى السلطات المصرية لإعادة فتح معبر رفح. والشواغل الإنسانية التي تم الإبلاغ عنها سابقا ما زالت قائمة، مع ما يقرب من ١ ٤٠٠ مريض ينتظرون حاليا التحويل للرعاية الصحية في المستشفيات المصرية، ومع أكثر من ١٥ ألف شخص مسجلين في غير تلك الحالة وغير قادرين على الخروج من غزة.

ويساور الأمين العام القلق إزاء استمرار المصادمات في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد نفذت قوات الأمن الإسرائيلية حوالي ٤٧٠ عملية بحث واعتقال، مما أدى إلى إلقاء القبض على ٥٣٥ فلسطينيا. وأفادت تقارير بأن فلسطينيا قُتل جراء اطلاق النار عليه من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في ٣١ كانون الثاني/يناير، بعد إلقاء قنابل مولوتوف على مركبات إسرائيلية في المنطقة.

وأصيب ١٥٦ فلسطينيا بجروح، من بينهم ٣١ طفلا و ٥ نساء. وجرح الفلسطينيون أربعة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، أحدهم أصيب خلال مظاهرة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، طعن رجل فلسطيني ١٢ راكبا في حافلة في تل أبيب – جراح ثلاثة منهم خطيرة. ولا زالت الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين تحدث بشكل يومي تقريبا، مما أسفر عن إصابة ثمانية فلسطينيين بجروح، من بينهم أربعة أطفال، كما أصيب تسعة من المستوطنين الإسرائيليين بجروح، من بينهم طفل واحد. ويدين الأمين العام بشدة جميع أعمال العنف تلك.

وقد واصلت السلطات الإسرائيلية هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتم هدم ما مجموعه ٦٢ مبنى، ٣٣ منها أماكن سكن، مما أدى إلى تشريد حوالي ٨٨ فلسطينيا، من بينهم ٤٩ طفلا. وأحث إسرائيل على الكف عن عمليات الهدم هذه وتشريد الفلسطينيين في القدس الشرقية والمنطقة جيم، وعلى تيسير المساعدة الدولية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة. إن المنطقة جيم أساسية لتواصل أراضي الضفة الغربية ومقومات بقاء فلسطين واقتصادها.

ونحن نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء قرار السلطات الإسرائيلية في ٣٠ كانون الثاني/يناير بطرح عطاءات لبناء حوالي ٤٥٠ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، في الوقت الذي أصبحت فيه الحالة متقلبة للغاية. وكما بيّن الأمين العام مرارا، فإن النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي ويشكل عقبة أمام السلام. ويجب وقف اتجاهه وعكسه.

استمع المجلس يوم أمس إلى إحاطة إعلامية مستفيضة بشأن الحالة في سوريا من المبعوث الخاص دي ميستورا. ولذلك، اسمحوا لي أن أنتقل إلى التطورات الأخيرة في الجولان ولبنان.

في ١٨ كانون الثاني/يناير، رصد أفرد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خرقا جويا من جانب ''ألفا'' عبر خط وقف إطلاق النار، الذي تزامن مع تقارير عن غارة جوية إسرائيلية قتل فيها ستة من عناصر حزب الله وضابط إيراني رفيع المستوى بالجولان في سوريا. وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء انتهاك اتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية والآثار المحتملة للحادث المبلغ عنه. ودعا جميع المعنيين إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن

يقوض استقرار المنطقة، وإلى الاحترام التام لسيادة جميع البلدان في المنطقة وسلامتها الإقليمية، والتقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. في ٢٧ كانون الثاني/يناير، أطلقت صواريخ من جانب ”برافو“ عبر خط وقف إطلاق النار. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق نيران المدفعية، وفي وقت لاحق، بضربة جوية.

في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وقع خرق خطير لوقف الأعمال القتالية بين لبنان وإسرائيل عندما أطلق حزب الله عدة قذائف موجهة مضادة للدبابات من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) على قافلة عسكرية إسرائيلية كانت جنوب الخط الأزرق. وقُتل جنديان إسرائيليان، وجُرح العديدُ من الجنود والمدنيين في الهجوم. وفي خضم نيران انتقامية لاحقة من جيش الدفاع الإسرائيلي على لبنان، قُتل أحد أفراد قوة حفظ السلام، وكان يخدم في الوحدة الإسبانية. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الهجوم، الذي قال إنه كان انتقاما للغارة الجوية الإسرائيلية المزعومة على الجولان في ١٨ كانون الثاني/يناير. وتعكف قوة الأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على تحقيقها في الحادث، بالتعاون مع كلا الطرفين. وأدان الأمين العام جميع أعمال العنف، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في جنوب لبنان، وانتهاكات وقف أعمال القتال والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهو يأسف بشدة لوفاة الجندي التابع لقوة حفظ السلام، التي كان مجلس الأمن قد أدانها بأشد العبارات، وأعرب عن تعازيه لحكومة إسبانيا وشعبها.

وقد ساعد التدخل الفوري للقوة والمنسق الخاص لشؤون لبنان على منع المزيد من التصعيد وعلى استعادة وقف أعمال القتال. وقد تناول الأمين العام التطورات التي وقعت في ٢٨ كانون الثاني/يناير، مباشرة مع كل من رئيس الوزراء تمام سلام ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ودعا إلى العودة إلى الهدوء، كما دعا جميع المعنيين إلى التصرف بمسؤولية. وبالنظر إلى خطورة الحادث، نرحب بإعادة التأكيد من جانب إسرائيل ولبنان التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبالاستقرار في منطقة الخط الأزرق فلا البلد أو المنطقة يتحمل نشوب أي نزاع آخر.

أما في الأماكن الأخرى في لبنان، فإن الحدود مع سوريا لا تزال متأثرة بالحوادث الأمنية والقتال عبر الحدود. وقصفت القوات المسلحة اللبنانية مواقعَ المقاتلين المسلحين في أطراف عرسال في البقاع وبعلبك والقاع. ونجحت سلطات الأمن في لبنان في تنفيذ مداهمات واعتقالات في جميع أنحاء البلد لمنع وقوع هجمات إرهابية. أما من الناحية السياسية، فقد أسفر الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل حتى الآن عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الأمنية والخطوات المفضية إلى خفض التوترات الطائفية. واستمرت الاجتماعات بين قادة الأحزاب المسيحية الرئيسية في لبنان، ولكن دون نجاح في كسر الجمود المتعلق بالرئيس. وبقاء أعلى منصب في الدولة اللبنانية شاغرا لا يعزز الثقة والاستقرار في لبنان. ويتطلع الأمين العام إلى استمرار وحدة مجلس الأمن من أجل الحفاظ على لبنان من أثر النزاعات في المنطقة ومساعدتها على التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها.

وفي الختام، نرى أن الظروف في غزة تتحول إلى مثيرة للقلق بصورة متزايدة مع اقتراب مرور أشهر ستة على نهاية نزاع الصيف الماضيز إن الخليط من الإخفاق في معالجة مسائل الحكم والأمن وبطء وتيرة إعادة البناء قد أوجد بيئة مسمومة بشكل متزايد.

ومع أنه من الواضح أن الواجب الأساسي يقع على عاتق الأطراف، فإن عنصرا رئيسيا في عكس مسار تلك الاتجاهات السلبية هو تنفيذ الالتزامات المالية التي قطعها المانحون في مؤتمر

القاهرة. إن الإخفاق في توفير الدعم اللازم هو وضع ضغط لا يمكنه تحمله تقريبا على بيئة جدا مفتتة أصلا.

ولا بد أن يصبح مرة أخرى إنشاء إطار قد يفضي إلى السلام الشامل إحدى الأولويات. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي، ربما من خلال تنشيط المجموعة الرباعية، من مساعدة الأطراف على تجنب تدهور الأوضاع، ودعم العودة إلى المفاوضات. والأمين العام مصمم على استمرار الأمم المتحدة في القيام بدور نشط في دعم تلك الجهود. ومع ذلك، فإن الجهود الدولية لا يمكن أن تنجح بمعزل عن الأطراف الأخرى.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم والحقيقي إلا بالتزام الأطراف بالتغلب على انعدام الثقة في ما بينها وتقديم الحلول التوفيقية الصعبة الضرورية للتوصل إلى حل لهذا النزاع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.